

Distr.: General
24 June 2005
Arabic
Original: French



رسالة مؤرخة ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

في أعقاب زيارتي الأخيرة إلى السودان، والإحاطة التي قدمتها عنها إلى أعضاء مجلس الأمن في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، أود أن أوجه انتباهكم من جديد إلى أن هذا البلد بحاجة عاجلة إلى مساعدة إضافية من الجهات المانحة. ورغم المساهمات العديدة والسخية المقدمة، ما زالت هناك جوانب عجز خطيرة تؤثر في جميع قطاعات ومناطق السودان. ونحن نتوقع أن تصل الاحتياجات عن الجزء الباقي من العام، التي ستعلن في الأسابيع المقبلة، إلى ما يزيد على بليون دولار. ويساورني القلق، أنه ما لم يسد هذا العجز بلا إبطاء، سيترتب على ذلك عواقب إنسانية خطيرة وسيتهدد السلام المنشود منذ فترة طويلة.

إن الاحتياجات الإنسانية الهائلة لدى السودان ما زالت في تزايد مستمر. وخلال الأشهر المقبلة، سوف يحتاج ما يزيد على ستة ملايين شخص معونة غذائية عاجلة كي يبقوا على قيد الحياة. ولكن في ذات الوقت الذي يدخل فيه البلد بكامله فترة المجاعة، التي تتزامن مع موسم الأمطار، يواجه برنامج الأغذية العالمي عجزا ماليا يزيد على ٣٠٠ مليون دولار. فخلال شهر آب/أغسطس، تشير تقديراتنا إلى أنه سيحدث انقطاع خطير في السلع الغذائية مما سيؤثر في العمليات الجارية بجنوب وشرق البلد، وكذلك في المناطق الانتقالية، حيث توجه هذه العمليات إلى ٣,٢ مليون شخص.

ولقد حددنا مناطق ترتفع فيها معدلات سوء التغذية بشكل مثير للانعاج. وهناك بعض المناطق مهددة بالتعرض إلى كارثة على غرار المجاعة التي وقعت في بحر الغزال عام ١٩٩٨. ولم تتلق قطاعات عديدة مثل الصحة والمياه والمرافق الصحية دعما كافيا من الجهات المانحة رغم أنها تضطلع بدور حاسم الأهمية في إنقاذ أرواح السكان.

وفي الوقت ذاته، تزايدت الاحتياجات بسبب عودة عشرات الآلاف من اللاجئين والمشردين إلى الجنوب والمناطق الانتقالية. إن هذه المناطق هي أكثر المناطق فقرا وأقلها نموا في

العالم وهي في أمس الحاجة إلى المعونة، في شكل أغذية ومياه وإمدادات زراعية ومأوى، وكذلك المساعدة في مجال التعليم، بغرض استيعاب السكان العائدين إلى مساكنهم. ومن المتوقع أن تتصاعد وتيرة العودة الطوعية بعد موسم الأمطار، حيث من المنتظر أن يصل الرقم إلى ١,٢ مليون شخص هذا العام. كما يتعين البدء من الآن في إعداد الإمدادات الضرورية، وتوزيع الأفراد المؤهلين في جنوب البلد، وإقامة المحطات على الطرق، وإصلاح طرق العبور المهمة. ولن يتحقق أي من ذلك دون الدعم السخي والفوري من الجهات المانحة.

وفي دارفور، يتعرض التقدم الكبير المحرز في توزيع المعونة الإنسانية لخطر التوقف نتيجة انعدام وسائل التمويل. وما لم يتسن لنا مواصلة توسيع نطاق عملياتنا، قد تسوء الأحوال المعيشية في مخيمات المشردين، وقد يتعرض عدد متزايد من سكان المناطق الريفية إلى خطر الاضطرار إلى هجر مساكنهم بحثاً عن المعونة. وقد أفضت المجاعة بالفعل إلى وقوع العديد من الضحايا في دارفور، حيث تشهد معدلات سوء التغذية ارتفاعاً في العديد من المناطق. ويتعين علينا عكس هذا الاتجاه والمحافظة على ما حققناه من إنجازات، وإن كان ذلك سوف يستلزم جهداً إنسانياً خارقاً للعادة. وفي الوقت ذاته، يجب علينا مضاعفة الجهود الرامية إلى الاستجابة للاحتياجات في شرق البلد، والتخفيف من خطر تصاعد الصراعات في تلك المنطقة.

وإذا أخفقنا في التصدي لهذه التحديات الآن، فإن العواقب السياسية قد تظل تلاحقنا على مدار العديد من السنوات. وسوف يكون أكثر الجوانب إثارة للقلق هو حدوث تهديد خطير للأمل الكبير في تحقيق السلام للسودان بكامله، ألا وهو اتفاق السلام الشامل. ولم يتجسد بعد الدعم الدولي الضروري لتنفيذ الاتفاق. إذ يتعين إقامة حكومة مدنية على وجه السرعة في الجنوب ليس فحسب من أجل البدء في توفير الخدمات الأساسية ولكن أيضاً للمساعدة على تعزيز السلام. وإذا لم يجد أولئك العائدون إلى الجنوب الوسائل اللازمة للعيش، ثم لم يجدوا مفرًا من ترك تلك المنطقة مرة ثانية، سوف تتزعزع إلى حد خطير ثقة السكان في السلام.

ولقد طلب مجلس الأمن في اجتماعه التاريخي الذي عقده بنبروي في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، تقديم مساعدة إنسانية على وجه السرعة إلى السودان، بمجرد توقيع اتفاق السلام الشامل (انظر قرار المجلس ١٥٧٤ (٢٠٠٤)). ولكن مضي الآن خمسة أشهر على توقيع الاتفاق في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. كما مضي أكثر من شهرين على تعهد الجهات المانحة خلال مؤتمر أوسلو بتقديم ما يزيد على ٤,٥ مليون دولار، ولم تُقدم بعد نسبة

كبيرة من تعهدات الجهات المانحة عن هذا العام. ومن ناحية أخرى، نحن في حاجة عاجلة إلى تعهدات جديدة وتقديم مساهمات في صورة مساعدة فورية.

وقد وُصف الاتفاق بين الشمال والجنوب على أنه فرصة تاريخية. كما أُكِّد في العديد من المناسبات على أن استفادة السكان على الفور من عائد السلام يمثل عنصراً مهماً في نجاح ذلك الاتفاق. وقد آن الأوان لأن تنفذ الجهات المانحة تعهداتها. ولم يعد هذا بالوقت الملائم لوضع تحديات جديدة أو تحديد اشتراطات أخرى للتمويل. وفي واقع الأمر، فإن أقل تأخير سيتسبب في فقد أرواح بشرية وسيهدد بالخطر سلاماً طال انتظاره.

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) كوفي ع. عنان
